

الحدود بالشبهات . . فهو في الواقع عطف مضاعف - بالنسبة للمستوى الرفيع الذى يطالب به الإنسان - وهو عطف أكرم ولا شك من ذلك الذى تمارسه الدول « الحرة » على كائن لا إرادة له في نظرها ولا كيان !

أما الدول الجماعية التى تكفل للناس حاجاتهم ، وتجعل الدولة مسئولة عنها ، وتغنى الناس - فيما تقول - عن الجريمة ، فإنها تأخذ ثمن ذلك دكتاتورية بشعة ، وتحكمياً في كل صغيرة وكبيرة ، واستعباداً للدولة . بينما كان عمر - الذى طبق هذا المبدأ ، مبدأ مسئولية الجماعة ومسئولية الدولة عن حاجة الأفراد^(١) - هو الذى يقول : « إن أحسنت فأعينونى ، وإن وجدتم فى اعوجاجاً فقومونى » ، فيندب له رجل من المسلمين يقول : « والله لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناه بحد السيف ! » فلا يغضب ، بل يقول فى هدوء وطمأنينة :

« الحمد لله الذى جعل فى رعية عمر من يقومه بحد سيفه ا » .

* * *

الشريعة عادلة فى ذاتها ، ومطبقة بالمساواة على الجميع .
ولكن هذا وذاك لا يستنفدان كل معانى العدالة فى شريعة الإسلام .
ما زالت هناك « الضمانات » المختلفة للفرد الذى يوجه له الاتهام : ضمانات

(١) مبدأ كفالة الدولة للأفراد ومسئوليتها عن جميع أمورهم مبدأ صريح فى الإسلام ، وقد كان عمر - رضى الله عنه - يقول : لو أن بغلة عثرت بصنعاء لكنت مسئولاً عنها لم أسؤ لها الطريق ! ويقول ابن حزم فى صراحة إن (الجماعة) مسئولة عن كل فرد فيها ، وإن للإنسان أن يقاتل من فى يده طعامه أو شرابه (إذا منعه عنه) فإن قتل لأهله الدية ، وإن قتل تدفع لا يقام عليه الحد !